المحاضرة الثانية: أنواع الرقابة المصرفية و أدواتها

رابعا: أنواع الرقابة المصرفية:

يمكن تقسيم الرقابة إلى أنواع متعددة وفقا للمعيار أو الزاوية التي ينظر منها:

1 حسب الجهة التي تقوم بها:

أ-رقابة داخلية: وتعرف أيضا بالرقابة الذاتية، باعتبارها تقع في الإطار الداخلي للمنظمة، وهي رقابة أجهزة الإدارة على نفسها بنفسها، والهدف من هذا النوع من الرقابة هو اكتشاف الانحرافات وتصحيحها وتقويمها في الوقت المناسب من جانب أجهزة الإدارة نفسها، وهى قادرة أكثر من غيرها من الجهات الخارجية على فهم ميكانيزمات العمل، والمشاكل التي قد تواجهها المنظمة، فتفهم أجهزة الرقابة الداخلية لطبيعة نشاطات المنظمة يجعلها أقدر من غيرها على تبني أساليب رقابة ناجحة تصحح من الانحرافات

.

ب- رقابة خارجية: تمارس الرقابة الخارجية من طرف جهات رقابية من خارج المصرف، و هي اما رقابة تابعة البنك المركزي أو للسلطات النقدية التي لها حق الرقابة، و اما رقابة بحكم القانون و المتمثلة في رقابة محافظي الحسابات خارجيين غير مرتبطين بالادارة العليا للمصرف، حيث يتم تعيينهم من طرف الهيئة العامة للمساهمين.

2-حسب توقيت القيام بها: إن الوقت الذي يتم فيه تنفيذ وظيفة الرقابة يعتبر عاملا هاما في تصميم النظام الرقابي الفعال والرقابة المثالية هي التي تقوم بتحديد المشاكل والتنبؤ بها قبل حدوثها.

يمكن تصنيف الرقابة على أساس توقيت القيام بها إلى ثلاثة أنواع وهي:

أ-الرقابة السابقة او الوقائية:

تهدف لتأسيس جهاز مصرفي أو مؤسسة مالية قوية مقاومة لكل الهزات الاقتصادية الداخلية والخارجية،

والتنبؤ باتجاهات الأداء المالي، وذلك من خلال قدرتها على كشف ضعف الأداء و الاختلالات مبكرا بأجهزتها الفعالة مستعملة نظام الإنذار المبكر.

ب- الرقابة المتزامنة أو العلاجية:

تتم هذه الرقابة أثناء تنفيذ العمل، فهي تهدف إلى اكتشاف الانحراف أو الخطأ وقت حدوثه وتجنب مضاعفاته وأثاره التي قد تكون مؤثرة سلبيا على المنظمة واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

ولقد ساهم في ظهور هذا النوع من الرقابة استخدام الحاسبات الآلية، والتجميع والتخزين والتحويل الإلكتروني للبيانات، كما يمكن من رصد الانحرافات وقت حدوثها وإبلاغ الإدارة بها.

ج- الرقابة اللاحقة او التاريخية:

تعني الرقابة التاريخية القيام برصد النتائج وإبلاغها بعد فترة طويلة نسبيا من حدوثها، وتهدف هذه الرقابة إلى اكتشاف الانحراف أو الخطأ بعد الإنتهاء من تنفيذ العمل، والهدف من الرقابة اللاحقة ليس تصحيح الأخطاء وإنما حصرها، والاستفادة من المعلومات المتأتية منها، والتي بدورها تساعد على توفير فرص نجاح أكبر للبنك المستقبلية.

ومن بين أساليب هذه الرقابة، القوائم المالية مثل الميزانية العمومية وقوائم الدخل، فهي تعطي صورة واضحة عما قامت به المؤسسة في فترة سابقة، كذلك النسب المالية المختلفة، تقيس كفاءة الإدارة في العديد من المجالات من خلال هذه الأساليب، ترى المؤسسة أي من المجالات تحتاج إلى تعديل بما يؤدي إلى تفادي وقوع الأخطاء في المستقبل.

خامسا: أدوات الرقابة المصرفية:

تختلف الأساليب والأدوات الرقابية التي يمكن أن تستخدم لتحقيق الأهداف المخططة، ومن تلك الأدوات:

1 -الإشراف الإداري:

تهدف تعليماته إلى توجيه الموظفين للعمل السليم، كما يمثل وسيلة لكشف الأخطاء و أسلوب للتوجيه وللتوعية، حيث يشمل الإشراف الإداري على الخطة التنظيمية و الإجراءات والوثائق والسجلات المتعلقة بعمليات اتخاذ القرار والتي تقود إلى الترخيص الإداري للعمليات .وهذا الترخيص يكون وظيفته إدارية ترتبط على نحو مباشر بالمسؤولية عن تحقيق أهداف المنشأة.

2 -التقارير الإدارية:

يتم من خلالها التعرف على مستوى الكفاءة في التنفيذ، وبمقارنته بالمعيار الأداء المطلوب و الانحراف ، ويشترط في هذا النوع من التقارير الدقة والصدق، ومن أنواعها التقارير الدورية، اليومية و الاسبوعية، والفصلية، والتقارير التوجيهية وهدفها المساعدة في حل بعض المشكلات وعادة ما يركز هذا النوع من التقاريرعلى البنود المالية وغير المالية.

3 – المراجعة الداخلية:

وتضم القيام باختبار إلى أي مدى يقوم التنظيم بأداء وظائفه على الوجه الأكمل، و اكتشاف أوجه النقص لاتخاذ الإجراءات التصحيحية.

4 -الرقابة الميدانية:

من خلال الجولات التفتيشية العامة والخاصة الدورية أو المفاجئة لمتابعة سير العمل والإطلاع على النتائج وتقييم الأداء والكشف عن الانحرافات بغرض تصحيحها.

5 -البيانات الإحصائية:

يتم استخدام الإحصائيات للتعرف على نشاط المنظمة ومتابعته بحيث يكون العرض من خلال الرسوم البيانية، الخرائط، الجداول.

سادسا: أهم القضايا الرئيسية محل الرقابة المصرفية:

هناك العديد من القضايا المهمة التي تعالجها الرقابة المصرفية كونها تشكل الركائز لمدى متانة وسلامة البنوك وهي:

1 -السيولة

يتعلق هذا الموضوع بمدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد خاصة تلك المتعلقة بودائع العملا، ويعتبر هذا الأمر أساسا للحفاظ على سمعة البنك ولضمان استمراريته وهناك وسائل رئيسية يقوم بها

البنك للحفاظ على مستوى معين من السيولة

.– الاحتفاظ بموجودات كافية قابلة للتحويل إلى نقد وبدون خسائر.

– سد الفجوة ما بين مصادر الأموال والتوظيفات في مجموعة معينة من نشاطات البنك.

2– نوعية الموجودات (الأصول)

القضية الرئيسية في موضوع نوعية الأصول هي مدى مقدرة المقترض على خدمة الدين، حيث أن نوعية

الموجودات الرديئة تكون عادة السبب الرئيسي في فشل البنوك لذا يحظى الموضوع باهتمام من قبل السلطات

الرقابية من أجل تحديد مدى سلامة ومتانة البنك.

3- تركز المخاطر

الحد من تركز المخاطر يعتبر من أهم أولويات الرقابة على البنوك، على اعتبار أنه كلما كان هناك تركز أكبر كلما ازدادت احتمالية حدوث خسائر، والأسلوب التقليدي في الحد من هذه المخاطر هو تحديد حجم الالتزامات للعميل الواحد أو مجموعة من العملاء كنسبة من حجم رأس مال البنك، هذا من ناحية أو تحديد

حجم استثمارات البنك في قطاع معين من ناحية أخرى.

4- الإدارة

إن مدى نجاح البنك أو فشله بالدرجة الأولى على نوعية مجلس إدارته وإدارته العليا من حيث الخبرة ، الكفاءة والنزاهة، وعليه يجب أن يتمتع مجلس الإدارة البنك بالقوة وأن يكون ملم بأعمال البنك خاصة في وضع

السياسات والاستراتيجيات ومراقبة المخاطر.

وكذلك على إدارة البنك خاصة أن تلتزم بالسياسات والإجراءات الموصوفة من قبل مجلس الإدارة.

ولتحقيق ذلك الهدف لا بد من هيكل تنظيمي يوضح السياسات والمسؤوليات وخطوط الاتصال في البنك.

5- الأ نظمة والضوابط

إن الهدف من الإجراءات والسياسات الموضوعة من قبل مجلس الإدارة هي لضبط المخاطر ولحماية الموجودات وضبط الالتزامات ولوضع نظام محاسبي يسهل كافة العمليات وتزويد مجلس الإدارة بالتقارير اللازمة والمناسبة في الوقت المحدد.

وحتى تكون أنظمة الضبط فاعلة يجب أن تتصف بالشمولية وموثوقية بشكل جيد، وتتم مراجعتها بشكل دوري من قبل الأشخاص وعلى كافة المستويات في البنك وأن يتم فصل الوظائف ما بين الأشخاص الذين

يقومون بإجراء العملية والأشخاص الذين يقومون بالرقابة عليها.

6- كفاية رأس المال:

يستخدم رأس المال كركيزة لامتصاص الخسائر في حال حدوثها وكذلك من أجل تمويل البنية التحتية للبنوك، وللدلالة على أهمية رأس المال، فقد حظي هذا الموضوع باهتمام على مستوى عالمي حيث تم

وضع تعليمات تطبق على مستوى دولي بخصوص نسبة كفاية رأس المال والتي كانت تعتمد على وضع أوزان ترجحية

لكافة النشاطات المصرفية التي يقوم بها البنك والعمل على إلزام البنك بالاحتفاظ براس مال كاف لمقابلة خطورة هذه النشاطات.

7-الرقابة خارج الحدود

يتعين على السلطة الرقابية ممارسة الرقابة الموحدة والشاملة على المؤسسات على نطاق عالمي وتحديدا في الفروع الأجنبية لهذه المؤسسات وشركائها والشركات التابعة لها.

من العناصر الرئيسية للرقابة الموحدة هو الاتصال بالسلطات الرقابية الأخرى المعنية، وتبادل المعلومات

معها خاصة السلطات الرقابية في البلد المضيف.

من خلال ما سبق ، يتضح لنا ضرورة وجود الرقابة في البنوك التجارية إذ تعتبر ذات دور فعال في تحسين الأنشطة البنكية، كما تعد ضرورية لضمان حسن تسيير البنك و استمراره.